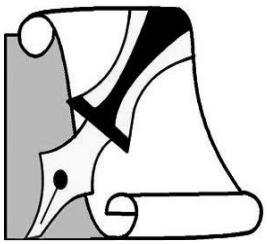

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مشروع قانون في "الكنيست" لإلغاء اتفاقيات أوسلو والخليل و"واي ريفر".....	3
2	"الكنيست" تقرّ تعديلًا يمنح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة.....	3
3	لجنة وزارية إسرائيلية تتّجه لإقرار مشروع قانون ضم مُستعمرات بمحيط القدس المحتلّة.....	3
4	أكسيوس: نتنياهو كلّف "الموساد" بالبحث عن دول لاستقبال أعداد كبيرة من فلسطينيي غزّة.....	5
5	نتنياهو يَمْثل أمام القضاء مجدّداً، واعتقال اثنين من مُستشاريه.....	5
6	ستّة اختلافات تمنع نتنياهو من مُحاكاة ترامب.. وتوقّعات بإخفاقات متلاحقة.....	6
7	انتقاد إسرائيلي لتَبِعات رفع ميزانية الجيش.. تخوّف من العجز المالي.....	7
8	غراهام: تعيين إيلي شارفيت رئيساً جديداً للشاباك يُثير إشكاليّة بالغة.....	9
9	زعيم بالجالية اليهودية في إيران يُهاجم الاحتلال ويُشبّه الصهيونية بـ "داعش".....	9
10	وزير إسرائيلي: الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا عبر "إسرائيل" هو السبَب في الحرب.....	10
11	مسؤول إسرائيلي: الغارات الجويّة الأخيرة على سوريا رسالة تحذير إلى تركيا.....	11
12	مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون: نستعد لضربة كبيرة على إيران قريباً.....	11
13	إسرائيل تقرّر إلغاء دخول عمّال سوريين للعمل بمستوطنات الجولان المحتل.....	12

التفاصيل:

1 – مشروع قانون في "الكنيست" لإلغاء اتفاقيات أوسلو والخليل و"واي ريفر"

قدّم وزير الأمن الإسرائيلي المتطرّف، إيتمار بن غفير، إلى جانب أعضاء كتلة حزبه ("عوتسما يهوديت") البرلمانية، مشروع قانون للكنيست، يسعى إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو، واتفاق الخليل، واتفاق واي ريفر، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ وقال: إن مشروع القانون يهدف إلى "إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل توقيع هذه الاتفاقيات، بما في ذلك استعادة الأراضي التي تمّ تسليمها بموجب الاتفاقيات"، وفق تعبيره. وبحسب نصّ المشروع، فسيتم إلغاء القوانين التي تمّ سنّها لتنفيذ هذه الاتفاقيات. كما سيُمنَح رئيس الحكومة الإسرائيلية صلاحيات إصدار لوائح لتنفيذ القانون المُقترح، بما في ذلك اتخاذ إجراءات تلغي ما ترتّبت عليه الاتفاقيات المذكورة.

2 – "الكنيست" تقرّ تعديلًا يمنح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة

صادقت "الكنيست" الإسرائيلية على تعديل قانونيين يُعدّان من ركائز خطّة حكومة بنيامين نتنياهو لإضعاف الجهاز القضائي، يمنح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة، في خطوة تفتح الطريق أمام سيطرة سياسية أوسع على لجنة تعيين القضاة، بعد جلسة ماراثونية استمرّت أكثر من 18 ساعة.

3 – لجنة وزارية إسرائيلية تتّجه لإقرار مشروع قانون ضم مُستعمرات بمحيط القدس المحتلة

تتّجه لجنة وزارية إسرائيلية، للتصديق على مشروع قانون لضم مُستعمرات في محيط القدس المحتلة. وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إنه: "من المتوقّع أن تصدّق اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية، على مشروع قانون من شأنه شرعنة ضم المُستعمرات في منطقة القدس." وأضافت: "بحسب مشروع القانون الذي تقدّم به عضو الكنيست دان إيلوز من حزب الليكود، سيتم إنشاء (مدينة القدس الكبرى)، والتي ستشمل مُستعمرات في محيط القدس، مثل: معاليه أدوميم، وبيتار عيليت، وجفعات زئيف، وإفرات، ومعاليه مخماس، وغيرها." وإذا أُقِرّ مشروع القانون، فإنه سيُحَوّل إلى الكنيست الإسرائيلية للتصويت عليه بقراءة تمهيدية. وفي حال القبول به، فإنه يخضع

للتصويت بـ 3 قراءات قبل أن يصبح قانوناً ناجزاً. وتملك حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وحتى عدد من مُعارضيها، أغلبية مؤيّدة لمثل هكذا قانون. وتقع المُستعمرات المنصوص عليها في مشروع القانون شمال وشرق وجنوب القدس الشرقية ضمن مناطق مُصَنّفة على أنها ضفّة غربية. وفي حال إقرار مشروع القانون، فإنه قد يفسح الطريق أمام مزيد من عمليات الضم بالضفّة الغربية، وسط تصاعد دعوات الضم في اليمين الإسرائيلي المتطرّف. ونقلت "هآرتس" عن جمعية "عير عميم" اليسارية الإسرائيلية المختصة بشؤون القدس، أن "مشروع القانون يسعى إلى تعزيز الضم غير القانوني وفقاً للقانون الدولي، ويشكّل استمراراً لانتهاك إسرائيل الصارخ للقانون الدولي." وأضافت أن "ضم مُستعمرات الضفّة الغربية بموجب مشروع القانون يؤدّي إلى تفكيك الضفّة الغربية، ويزيد من عزلة القدس الشرقية وسكّانها عن بقيّة الأراضي الفلسطينية." وتابعت أن "مثل هذا الضم سيشكّل عقبة حاسمة أخرى أمام الحل السياسي المستقبلي." وأشارت إلى أن مشروع القانون "يسعى إلى إضعاف وتهجير السكّان الفلسطينيين في القدس بشكل أكبر، من خلال فرض أغلبية ديموغرافية يهودية مُصطنعة على حساب النسيج العضوي للمدينة وحقوق جميع سكّانها." كما نقَلت الصحيفة الإسرائيلية عن عضو الكنيست إيلوز، الذي بادر إلى مشروع القانون، قوله إن "قانون القدس الكبرى هو القانون الصحيح من جميع النواحي"، وفق زعمه. وأضاف: "يُعَدّ هذا القانون خطوة مهمّة نحو طريق تحقيق السيادة الكاملة (أي الضم بالضفّة الغربية). عندما بادرتُ إلى سن قانون إغلاق الأونروا، هُدّدنا بضغوط دولية، وصمدت، ومُرّر القانون دون عواقب حقيقية. كانت مجرّد تهديدات فارغة." وزاد إيلوز: "سيحدث الشيء نفسه مع تطبيق السيادة. عندما تتمسّك إسرائيل بموقفها، فإنها تخرج أقوى. لقد حان الوقت لتطبيق السيادة على كلّ يهودا والسامرة (الضفّة الغربية)". وقد أقِرّ القانون بأغلبيّة 67 عضواً، في ظل مُقاطعة كاملة للمُعارضة التي انسحبت من القاعة احتجاجًا فور بدء التصويت، فيما صوّت عضو كنيست واحد ضدّ القانون، هو ميكي ليفي، من "ييش عتيد"، والذي أوضح لاحقًا أنه "صوّت عن طريق الخطأ." ويأتي هذا التعديل في إطار مُقترحين: الأوّل لتعديل "قانون أساس القضاء"، والثاني لتعديل "قانون أساس المَحاكم"، وينصّان على إعادة تشكيل لجنة تعيين القضاة لتضم تسعة أعضاء، بينهم رئيس المحكمة العليا واثنان من قُضاتها، بالإضافة إلى وزير القضاء (يرأس اللجنة)، ووزير آخر تُعَيّنه الحكومة، وعضوين من الكنيست (واحد من الائتلاف وآخر من المُعارضة)، بالإضافة إلى مُحاميين يُعيَّنان من قِبَل الائتلاف والمعارضة ويملكان المؤهّلات اللازمة لتولّي منصب قاضٍ في المحكمة العليا.

4 – أكسيوس: نتنياهو كلّف "الموساد" بالبحث عن دول لاستقبال أعداد كبيرة من فلسطينيي غزّة

كشَف تقرير نشرته وكالة "أكسيوس" عن مسؤولين إسرائيليين أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، كلّف جهاز "الموساد" بمهمّة سريّة منذ أسابيع للبحث عن دول قد توافق على استقبال أعداد كبيرة من فلسطينيي غزّة. وأفاد التقرير أن مُحادثات جرَت مع عدّة دول، من بينها الصومال، ودولة جنوب السودان، فضلًا عن دول أخرى مثل إندونيسيا، لاستكشاف إمكانية قبولها للاجئين من غزة. كما نقَل التقرير عن مسؤول أمريكي أن الرئيس دونالد ترامب لا يُتابع حاليًا خطّته التي كانت تقضي بترحيل سكّان غزة، في الوقت الذي يركّز فيه مبعوثه ويتكوف على التوصل إلى اتفاق جديد بشأن غزة. ويشمل هذا الاتفاق التفاوض على إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار.

5 – نتنياهو يَمْثل أمام القضاء مجدّداً واعتقال اثنين من مُستشاريه

مَثل رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، مجدّداً أمام المحكمة المركزية في تل أبيب للرد على تهم فساد مُوجّهة إليه، فيما اعتُقِل اثنان من مستشاريه بتهم الفساد والتخابر. وتُعقد المحكمة مرّتين أسبوعياً للاستماع إلى ردود نتنياهو على الاتهامات الموجّهة إليه، ويواجه اتهامات بالفساد والرشوة وإساءة الأمانة في ما يُعرف بملفّات "1000" و"2000" و"4000." ويتعلّق "الملف 1000" بحصول نتنياهو وأفراد من عائلته على هدايا ثمينة من رجال أعمال أثرياء، مُقابل تقديم تسهيلات ومُساعدات لهذه الشخصيات في مجالات مختلفة. فيما يُتّهم في "الملف 2000" بالتفاوض مع أرنون موزيس، ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية الخاصة، للحصول على تغطية إعلامية إيجابية. أما "الملف 4000" الأكثر خطورة، فيتعلّق بتقديم تسهيلات للمالك السابق لموقع "واللا" الإخباري الإسرائيلي، شاؤول إلوفيتش، الذي كان أيضاً مسؤولاً في شركة "بيزك" للاتصالات، مُقابل تغطية إعلامية إيجابية. وقد بدأت مُحاكمة نتنياهو في هذه القضايا عام 2020، وما زالت مستمرّة، وهو يُنكرها، مُدّعياً أنها "حملة سياسية تهدف إلى الإطاحة به." من جهة أخرى، اعتقلت شرطة الاحتلال مُستشارَين لنتنياهو للاشتباه في تورّطهما بالتواصل مع عميل أجنبي، وتلقّي رشى، والاحتيال، وخيانة الأمانة، وغسل أموال. وقالت شرطة الاحتلال في بيان، إنه "في إطار التحقيق الذي تُجريه الوحدة القُطْرية للتحقيقات الدولية في الشرطة، فإنه تمّ اليوم توقيف مُشتبه فيهما وإحالتهما إلى التحقيق."

6 – ستّة اختلافات تمنع نتنياهو من مُحاكاة ترامب.. وتوقّعات بإخفاقات مُتلاحقة

عاد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الشهر الماضي، من زيارة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، برؤية جديدة، عنوانها أن يكون "ترامب إسرائيل". ومنذ ذلك الحين، يعمل بطريقة مُماثلة له، من خلال تطهير الأجهزة من خصومه، والترويج للقوانين المُثيرة للجدل دون قيود، رغم أنه وقَع في عدّة أخطاء رئيسية، كفيلة بأن تدمّر خطّته بأكملها.عيران هيلدسهايم، مُراسل موقع "زمن إسرائيل" العبري، ذكَر أن "نتنياهو بعد أن شاهد بحسد موجة التطهيرات السياسية التي نفّذها ترامب بين كبار المسؤولين في الخدمة المدنية، من غير المُوالين له، بمن فيهم رئيس هيئة الأركان المشتركة، ورئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي، وعشرات المُدّعين العامين الذين شاركوا في تحقيقات مع أنصاره، قرّر أن يُحاكي هذه التجربة أيضاً، فقام على الفور بإقالة المُستشارة القانونية للحكومة، واستبدال رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، وسارَع لاستئناف انقلابه القانوني، مُتجاهلاً التحذيرات بشأن ضرَره على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي، بل إمكانية إفلاسه."

وأضاف أن "نتنياهو اكتشف مُبكرًا أنه يختلف عن ترامب في الكثير من السّمات، أوّلها أنه أدار ظهره لقطاع الأعمال، بينما احتضنه ترامب. وعلى عكس نتنياهو، فقد تصرّف ترامب بحِكمة، لأنه قبْل اتخاذ خطواته المثيرة للجدل، تأكّد من تعبئة مراكز القوّة الرئيسية في الولايات المتحدة خَلْفه وكي يكونوا بجانبه: الشركات الكبرى، رجال الاقتصاد، أرباب الصناعة. كما أنه عمل بمنطق العصا والجزرة." وأوضح أن "الاختلاف الثاني بينهما، أن ترامب مع بداية ولايته الثانية، واصل تطبيق خط اقتصادي واضح تمثّل في خفض الضرائب على الشركات بشكل كبير، وإزالة القيود التنظيمية المُرهقة، وتقديم مزايا سخيّة للصناعات الكبرى، فيما اختار نتنياهو طريقاً مختلفاً.

وبدَلاً من حشد الصناعيين ورجال الأعمال بجانبه، قام ببناء تحالف ضيّق يرتكز على القطاعات غير المُنتجة، واكتفى بمنح المخصّصات لحلفائه في الائتلاف، وتعزيز فوائد المستوطنات، وإعفاءات المتديّنين من الضرائب." وأشار إلى أن "الاختلاف الثالث تمثّل في أن سياسة نتنياهو تسبّبت في صدور تحذيرات من كبار الاقتصاديين من كونها وصفة للانهيار الاقتصادي؛ لكنه تجاهل ذلك، واستمرّ في ضخّ الميزانيات القطاعية من أموال القطاع الإنتاجي، وحوّل الطبقة القويّة في الدولة إلى ماكينة صرف آلي لائتلافه اليميني. ولم يقتصر على ذلك، بل إنه عمل في الوقت نفسه على تشجيع التشريعات المُصمّمة لإضعاف قدرة القطاع الإنتاجي على التأثير؛ كل ذلك بهدف تعزيز ائتلافه، حتى على حساب تقويض الأسس الرئيسية." وأكّد أن "تحرّكات نتنياهو قد تتسبّب في

انتفاضة غير مسبوقة من جانب رجال الأعمال وقطاع التكنولوجيا العالية، عقب ما شهدته الأشهر الأولى من 2023، من انخفاض نسبته 70% في جمع رأس المال في قطاع التكنولوجيا الفائقة، وسحب المُستثمرين الأجانب والإسرائيليين لمليارات الدولارات من البنوك المحليّة، وسط مخاوف من انهيار الدولة، وفقدان استقرارها. وقد شهدت الآونة الأخيرة عودة لتهديدات رجال الاقتصاد إذا حاول نتنياهو التصرّف على نحوٍ يتعارض مع قرارات المحكمة العليا؛ وهذا تهديد أثّر بالفعل على بورصة تل أبيب." ولفَت إلى أن "الاختلاف الرابع يتعلّق بحجم دولة الاحتلال الذي لا يسمح لنتنياهو بأن يُصبح نسخة من ترامب؛ فهي دولة صغيرة، واقتصادها صغير وضعيف، يمثّل أقل من 2% من الاقتصاد الأمريكي، ولا يعتمد روّاد الأعمال والشركات ذات التقنيّة العالية على السوق المحلية، ويمكنهم نقل عملياتهم للخارج بسهولة نسبيّة إذا شعروا بالتهديد من جانب الحكومة. ويكفي أن تقرّر بضع شركات كبيرة متخصّصة في التكنولوجيا الفائقة مُغادرة الدولة لإحداث هزّة أرضيّة؛ وهو السيناريو المستحيل في السوق الأمريكية بسبب حجمها وتنوّعها." وأكّد أن "الاختلاف الخامس يرتبط باستقرار النظام مقابل البنية التحتيّة الحكومية المُزعزعة للاستقرار. فرغم أن ترامب يتّخذ أحياناً خطوات مُتطرّفة وانتقادية، فإن الولايات المتحدة تعتمد على دستور واضح، وفصل قوي للسلطات، ونظام مؤسّساتي قوي وموثوق. أما في دولة الاحتلال، فعلى النقيض من ذلك، لا يوجد دستور، والفصل بين السلطات أكثر هشاشة، وكلّ خطوة يقوم بها نتنياهو ضدّ أجهزة الأمن والقضاء تخلق على الفور شعوراً بالطوارئ في الأسواق وبين رجال الأعمال، الذين يخشون أن يكون هذا هو نهاية الطريق للدولة." وختَم بالقول إن "الاختلاف السادس يتمثّل في أن نتنياهو، الذي كان يُعتبَر ذات يوم أحد أنجح وزراء المالية، فشل في المجال الذي تفوّق فيه ذات يوم. فقد دَمّر الثقة مع رجال الأعمال، وقطَع نفسه عن القوى الاقتصادية الكبرى في الدولة، وخلَق تصدّعاً عميقاً مع قطاعي التكنولوجيا الفائقة والصناعة، فيما أدرك ترامب أنه من أجل ضمان إنجازات سياسية طويلة الأمَد لنفسه، يتعيّن عليه أوّلاً المرور عبر جيوب رأس المال، ما يمنح نتنياهو أهم درس سياسي، وهو أن طموحه لأن يكون ترامب الإسرائيلي، تُعيقه الكثير من المعوقات، لأن ثمن ذلك الطموح قد يكون أعلى ممّا تستطيع دولة الاحتلال أن تتحمّله".

7 – انتقاد إسرائيلي لتبعات رفع ميزانية الجيش.. تخوّف من العجز المالي

أثارت مُصادقة الكنيست الإسرائيلية على ميزانية عام 2025، ورفع المخصّصات المالية للجيش، انتقادات لدى خبراء ومحلّلين إسرائيليين، وسط خشية من الآثار المستقبلية لزيادة العجز المالي. وقال الكاتب بمجلّة "يسرائيل

ديفينس" للعلوم العسكرية، عامي روخكس دومبا، إن "عام 2024 سيتم ذكره لاحقاً باعتباره نقطة تحوّل دراماتيكية في الميزانية الإسرائيلية، ليس فقط بسبب القتال العنيف في العديد من الساحات، ولكن بشكل رئيس بسبب تداعيات الميزانية غير المسبوقة التي تُصاحبه، حيث تكشف التقارير المتعلّقة بتنفيذ الميزانية التي نشَرها المُحاسب العام للخزانة لعام 2024، عن صورة واضحة مفادها أن الميزانية العسكرية لم تتجاوز الأطر السابقة فحسب، بل إنها أصبحت العامل المُهيمن في تشكيل هيكل الإنفاق الحكومي." وأضاف أن "الإنفاق العسكري لدولة إسرائيل في عام 2024 ارتفع بصورة رهيبة ليصل إلى معدّلات غير مسبوقة، إلى 168.5 مليار شيكل، ليشكّل 8.4% من الناتج المحلّي الإجمالي، مُقارنة بما نسبته 5.2% فقط في عام 2023. وهذا الارتفاع غير المسبوق يمثّل زيادة قدرها حوالي 70 مليار شيكل في غضون عام؛ وهي قفزة تزيد على الـ70"%. وأشار إلى أن "تحليل تركيبة الميزانية الإسرائيلية يكشف أن نحو 78 مليار شيكل من هذه الزيادة تم تخصيصها مُباشرة لنفقات عدوان "السيوف الحديدية" على قطاع غزة، بما في ذلك المُشتريات العسكرية الطارئة، والتعزيزات الدفاعية، وإعادة التأهيل الفوري للمجموعات العملياتية." وأكّد أن "التأثير المُباشر لهذه النفقات العسكرية التي لم تتكرّر كثيراً في السنوات السابقة يتمثّل في تعميق العجز في الميزانية، الذي بلَغ في عام 2024 نحو 135.6 مليار شيكل، بما يُعادل 6.8% من الناتج المحلّي الإجمالي الإسرائيلي، مُقارنة بـ4.1% في العام السابق." وأضاف أن "معظم الارتفاع في العجز المالي الإسرائيلي يعود إلى الإنفاق العسكري والمدني الناتج عن الحرب التي شنّتها إسرائيل على أكثر من جبهة، خاصة غزة ولبنان، وفي المقام الأوّل إخلاء التجمّعات الاستيطانية المحلية، ودفع التعويضات للنازحين، والتمويل الجزئي لنظام الجبهة الداخلية." واستدرك الكاتب بالقول إنه "من المُثير للاهتمام أن نُلاحظ أنه على جانب الإيرادات، تمّ تسجيل انتعاش جيّد، من خلال زيادة بنحو 10.5٪ في إيرادات الدولة إلى 484.9 مليار شيكل، نتيجة لتحسّن النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من العام، رغم التبعات الناجمة عن أزمة الحرب. لكن هذا النمو فشل في تعويض الفجوة التي توسّعت على جانب الإنفاق." وأشار إلى أنه "بعيداً عن لغة الأرقام، فإن التقرير يعكس تغيّراً عميقاً في أولويّات الميزانية الإسرائيلية، حيث توقّف فجأة الاتجاه النزولي في الإنفاق العسكري الذي تميّز به العقد الماضي. وبدَلاً من ذلك، عاد الإسرائيليون إلى هيكل الميزانية الذي يُذَكّرهم بالعقود السابقة، حيث استهلك الأمن النصيب الأكبر من الموارد." وختَم بالقول إن "السؤال الكبير الآن هو ما إذا كانت هذه ظاهرة لمرّة واحدة فقط، أو ما إذا كنّا في فجر عصر جديد، حيث أصبح الأمن

والطوارئ مرّة أخرى في قمّة الهرم الاقتصادي. ونظَراً للتحدّيات الجيوسياسية المستمرّة، فمن الصعب أن نرى اتجاه النمو يتباطأ في أيّ وقت قريب".

8 – غراهام: تعيين إيلي شارفيت رئيساً جديداً للشاباك يُثير إشكاليّة بالغة

أكّد السيناتور الأمريكي الجمهوري ليندسي غراهام، أن تعيين قائد سلاح البحرية الإسرائيلية الأسبق، إيلي شارفيت، رئيساً جديداً لجهاز الأمن العام "الشاباك"، يُثير إشكاليّة بالغة. وأوضح أن "التصريحات التي أدلى بها شارفيت بشأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ستُسبّب توتّراً غير ضروري في وقت حسّاس." وتابع قائلاً: "نصيحتي لأصدقائي في إسرائيل أن يغيّروا المسار ويدقّقوا أفضل في الاختيارات." وكان مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قد أعلن عن تعيين شارفيت رئيساً جديداً لجهاز الأمن العام "الشاباك"، خَلَفاً للمُقال رونين بار، وسط انتقادات واسعة. وقال بيان لمكتب نتنياهو، إنه "بعد أن أجرى رئيس الحكومة مُقابلات مُعمّقة مع سبعة مُرَشّحين جديرين، قرّر تعيين قائد سلاح البحرية الأسبق والضابط في الاحتياط إيلي شارفيت، رئيساً جديداً للشاباك." وذكَر أن "شارفيت خدَم في الجيش لمدّة 36 عاماً، منها 5 سنوات كقائد سلاح البحرية. وفي هذا المنصب، أشرفَ على بناء قوّة الدفاع البحرية في المياه الاقتصادية، وأدار أنظمة عملياتية معقّدة ضدّ حماس وحزب الله وإيران." ولاقى تعيين شارفيت انتقادات واسعة، كونه جاء من مؤسّسة خارج جهاز "الشاباك"، وسط تحذير من تراجع عمل الجهاز تحت القيادة الجديدة، فيما قال مسؤولون أمنيون إسرائيليون إن شارفيت "لا يفهم بالاستخبارات."

9 – زعيم بالجالية اليهودية في إيران يُهاجم الاحتلال ويُشَبّه الصهيونية بـ "داعش"

وصَف أحد زعماء الجالية اليهودية في إيران، الصهيونية بأنها مثل "داعش". وهاجم في الوقت ذاته دولة الاحتلال، بسبب المجازر التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني. وقال الحاخام يونس حمامي، في خطاب مُباشر عبر التلفزيون الإيراني، باللغة العبريّة: "نحن يهود نؤمن بتوراتنا المقدّسة. نحن لا نوافق إطلاقاً على حكومة إسرائيل. نُطالب بالسلام للعالم أجمع، ولجميع سكّان الأرض المقدّسة"، بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت. وفي مُقابلة على القناة الثالثة الإيرانية، تحدّث الحاخام حمامي ضدّ الصهيونية، وأدانَ "الصهاينة والحكومة الإسرائيلية، الذين يرتكبون جرائم حرب ويقتلون الأبرياء في غزة ولبنان." ولفَت إلى أن "الصهيونية انحراف عن الدين

اليهودي، وجرائم النظام الصهيوني تتناقض مع المبادئ الدينية لليهودية." وتابع في برنامج شهير في القناة الثالثة الإيرانية: "اليهودية كدين تعمل وفق شريعة موسى، نبيّ الله، وتُعارض بشكل أساسي الغطرسة والقمع." وأضاف: "هناك قواعد في الشريعة اليهودية، حتى في أوقات الحرب، تُشير إلى أنه يجب تجنّب إيذاء المدنيين العزّل." وأشار على وجه الخصوص إلى أنه "وفقاً للشريعة اليهودية، يحظر قطع أشجار الفاكهة في مدينة مُحاصرة حتى في أوقات الحرب. ورغم أن الصهيونية نشأت في المجتمع اليهودي، إلّا أنها حركة سياسية، وليست مُمَثّلاً حقيقياً لليهودية." واختَتم الحاخام حمامي قائلاً: "إن الصهاينة لا يمثّلون اليهودية، والصهيونية مثل داعش التي ترتكب العنف باسم الإسلام. وكما أن داعش لا يمكن أن تمثّل الإسلام، فإن الصهاينة لا يمكن أن يمثّلوا اليهودية." من جانبه، قال الدكتور همايون شماخ، الممثّل اليهودي في البرلمان الإيراني، الذي شارك أيضاً في إحدى المَسيرات، لوسائل الإعلام الإيرانية: "هناك مقاومة من كلّ الأحرار في العالم ضدّ النظام المحتل في القدس." وأضاف: "يجب على العالم الحر أن يقف في وجه النظام الصهيوني وجرائمه. وبمُقاومة جميع الشعوب الحرّة لهذا النظام، سنشهد منطقة خاصة بنا، وتعايشاً بين المسلمين واليهود والمسيحيين".

10 – وزير إسرائيلي: الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا عبر "إسرائيل" السبَب في الحرب

زعَم وزير الطاقة في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، إيلي كوهين، أن الحرب الجارية ساهمت في تعزيز مكانة دولة الاحتلال على الصعيد الإقليمي، مُعتبرًا أن خطّة إنشاء ممر اقتصادي من الهند إلى أوروبا عبر الخليج والأراضي الفلسطينية المحتلة، كانت سبَباً في الهجمات الأخيرة على "إسرائيل." وقال كوهين، في مقال نشَره بصحيفة "معاريف" العبرية، إن "عودة ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة، واتفاقات أبراهام، والربط الطاقي مع أوروبا الذي نَقوده، فتحوا نافذة فرص جديدة لتعزيز مكانة إسرائيل، وزيادة الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي الذي له تأثيرات عالمية." وأضاف أن "إسرائيل (يقصد فلسطين) كانت على مرّ التاريخ نقطة محورية في طرق التجارة العالمية، وجسراً بين الشرق والغرب"، مُعتبرًا أن التطوّرات الأخيرة تُتيح لها استعادة هذا الدور بشكل أوسع. وأشار إلى أن "خطّة طريق السلام"، التي أعلَن عنها الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن في أيلول/ سبتمبر عام 2023، تهدف إلى إنشاء ممر اقتصادي يمتد من الهند إلى أوروبا عبر دول الخليج وإسرائيل. وزعَم كوهين أن هذه الخطّة "تعزّز مكانة إسرائيل في سوق الطاقة، وتُضعف قبضة إيران على المنطقة"، مُعتبراً أن ذلك كان "سبَباً رئيسياً في هجمات إيران وميليشياتها على إسرائيل." وادّعى أن الحرب لم تعطّل عملية

التطبيع، بل عزّزتها، لافتاً إلى أنها "تكشف قوّة إسرائيل أمام العالم ودول الخليج المعتدلة، إلى جانب ضعف إيران، وعودة ترامب إلى البيت الأبيض، ما يُشكّل بداية فصل جديد في الشرق الأوسط وتوسيع اتفاقات أبراهام." واعتبر أن ما وصفه بـ"الدول السنيّة" المعتدلة تُدرك الآن أن "التقارب مع إسرائيل سيعود عليها بالفائدة أمنياً واقتصادياً"، على حدّ قوله.

وأشار كوهين إلى أن خطّة "طريق السلام" تُركّز على قطاع الهيدروجين، موضِحاً أن "دول الخليج، بفضل مواردها الطبيعية، قادرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة منخفضة، بينما تبحث أوروبا عن مصادر نظيفة للطاقة"، ومشيرًا إلى أن دولة الاحتلال "بموقعها الجغرافي، يمكن أن تكون جسراً بين الجانبين." وتابع أن "هذه التوقّعات بدأت تظهر بالفعل في الخطوات التي تقودها الدول المعنيّة"، لافتاً إلى أن "السعودية أعلنت أن مدينة نيوم المستقبلية ستشمل مشروعاً لإنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة تقدّر بحوالي 8 مليارات دولار." كما أشار إلى أن "المياه والغاز الطبيعي يشكّلان قلب الجسر الاقتصادي في المنطقة"، موضِحاً أن "إسرائيل تُصَدّر المياه إلى الأردن، وتقنيّاتها في هذا المجال تصل إلى جميع أنحاء العالم"، بينما "تحوّلت من مُستورد للغاز إلى مُصَدّر لمصر والأردن." وأكّد كوهين أن مشروع "الكابل الكهربائي تحت البحر"، الذي يربط بين الاحتلال وقبرص واليونان وصولاً إلى أوروبا، يشهد تسارعاً في تنفيذه، مشيرًا إلى أن "المشروع سيُعزّز الربط الطاقي بين إسرائيل وأوروبا، ويوفّر تنوّعاً في مصادر الطاقة للقارّة. كما سيُتيح لإسرائيل الحصول على دعم كهربائي من الشبكات الأوروبية في حالات الطوارئ".

11 – مسؤول إسرائيلي: الغارات الجويّة الأخيرة على سوريا رسالة تحذير إلى تركيا

كشَف مسؤول إسرائيلي لصحيفة "جيروزالم بوست" أن الغارات الجويّة الأخيرة التي استهدفت مواقع داخل سوريا كانت تهدف إلى "إيصال رسالة مباشرة إلى تركيا." وحذّر المسؤول الإسرائيلي أنقرة من إقامة قاعدة عسكرية في البلاد، أو التدخّل في النشاط الإسرائيلي في الأجواء السورية. وأكّد الجيش الإسرائيلي في وقت سابق أن الضربات استهدفت مناطق في محيط حماة، إضافة إلى مبنى البحوث العلمية في حي برزة بالعاصمة دمشق.

12 – مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون: نستعد لضربة كبيرة على إيران قريباً

ذكَرت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية، نقلاً عن مسؤولين وعسكريين إسرائيليين أن الولايات المتحدة تعتزم تنفيذ ضربات على المنشآت النووية الإيرانية في غضون الأسابيع المقبلة. ووفقاً للصحيفة، قال مصدر رفيع في

الحكومة الإسرائيلية، دون الكشف عن اسمه: "كان ينبغي القيام بذلك منذ وقتٍ طويل. حان الوقت لوضع حدّ لهذا الأمر." وأضاف المصدر، مُعَلّقاً على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي طالب السلطات الإيرانية باستئناف المفاوضات حول البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية: "هذه ليست مطالب مجنونة؛ بل إنها في غاية الأهميّة لاستقرار إسرائيل والعالم أجمع." وأوضح مصدر في الأوساط الدبلوماسية الإسرائيلية أن قيادة الدولة العبرية ترى في عودة ترامب إلى البيت الأبيض "أفضل لحظة للتعامل مع إيران"، ولن تُتاح فرصة مُماثلة مرّة أخرى. ومن جانب آخر، أفاد ممثّل عن الأوساط العسكرية الإسرائيلية، والذي علّق أيضاً لصحيفة "ديلي ميل"، أن الضربات الجويّة الإسرائيلية التي استهدفت سوريا وإيران والعراق خلال العام الماضي نجحت في إزالة "أهم العقبات أمام تنفيذ عملية جويّة كبرى، وهي أنظمة الدفاع الجوي التابعة لوكلاء إيران." وتُشير الصحيفة إلى أن نقل القاذفات الاستراتيجية من طراز "بي–2 سبيريت" إلى القاعدة العسكرية الأمريكية البريطانية في جزيرة دييغو غارسيا بالمحيط الهندي، قد يكون دليلاً على الاستعدادات الأمريكية لهجوم مُحتمل على إيران، حيث توجد حالياً سبع طائرات من هذا النوع في القاعدة، بالإضافة إلى طائرات التزوّد بالوقود جواً.

13 – "إسرائيل" تقرّر إلغاء دخول عمّال سوريين للعمل بمستوطنات الجولان المحتل

ألغَت الحكومة الإسرائيلية خطّة إدخال عمّال دروز من جنوب سوريا إلى مستوطنات الجولان المحتل، رغم الاستعدادات المتقدّمة لتنفيذها، وفق هيئة البث الإسرائيلية "كان." وكان وزير الحرب الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، قد طرَح الخطّة لتعزيز العلاقات الأمنية؛ لكن خلافات مع القيادة العسكرية أدّت إلى إلغائها. كما أيّد وزير الداخلية موشيه أربيل موقف الجيش، ورفَض منح التصاريح اللازمة. وذكَرت "كان" أن خطّة كاتس كانت تسعى إلى أن تكون "جسراً" بين إسرائيل والسكّان السوريين في البلدات التي تبعد 5 – 10 كيلومترات في عمق جنوب سورية، "من أجل تعزيز العلاقة معهم لخدمة احتياجات أمنيّة" إسرائيلية. وحسب "كان"، فإن رؤساء الطائفة الدرزية في إسرائيل رحّبوا بخطّة كاتس، وساعدوا من خلال إجراء اتصالات من أجل تنفيذ الخطّة، وأن "الجيش الإسرائيلي أجرى استعدادات للمساعدة في العبور والحراسة. لكن بإيعاز من المستوى السياسي الإسرائيلي، تقرّر في اللحظة الأخيرة عدم إخراج الخطّة إلى حيّز التنفيذ".